من الاستشراق إلى ما بعد الاستعمار
مقاربة فلسفية

الـــــــــــــــزواوي بـــــغـــــوره

أستاذ مساعد، قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخص

أسهم كتاب: **الاستشراق، المفاهيم الغربية للشرق**، لمؤلفه إدوارد سعيد[1] في نظر عدد من الباحثين، في ظهور مجال دراسات ما بعد الاستعمار (Etudes postcoloniales) الذي يغلب عليه الطابع الأدبي و التاريخي و السياسي، على الرغم من أن مرجعيته النظرية تحيل إلى تيارات فلسفية معاصرة، أهمها ما بعد البنيوية و ما بعد الحداثة[2].

و عليه، فإن سؤالاً أولياً يطرح نفسه وهو: ما علاقة هذا المجال الجديد بالفلسفة؟ هل تتوقف هذه العلاقة عند الإحالة إلى المرجعية أم أنها تتجاوزها إلى مستويات أخرى متعلقة بالمفاهيم و المناهج؟ إن الإجابة عن هذا السؤال سيمكننا من تعيين المنزلة العلمية لهذا المجال الثقافي الجديد ضمن المعرفة الإنسانية عموما و علوم الثقافة على وجه التحديد.

أولاً - في التعريف بمجال الدراسة

ظهر مجال ما بعد الاستعمار في الجامعات الإنجلوسكسوني في ثمانينيات القرن العشرين تحت تأثير: «الكتاب الهام والمشهور لإدوارد سعيد: **الاستشراق،1978**، و كان موضوعه هو نقد الخطاب الغربي حول الشرق الإسلامي»[3]. وتتفق الحقبة التاريخية التي درسها تحت اسم الاستشراق مع الحقبة الاستعمارية للعالم الإسلامي الممتدة من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين.

ولقد استلهم إدوارد سعيد في تحليله لهذه الحقبة منهجية ميشيل فوكو في تحليل الخطاب والتشكيلات الخطابية وعلاقة المعرفة بالسلطة. وتزامن هذا التحليل للخطابات الاستشراقية مع ما يعرف بالمنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، وبظهور تيار ما بعد الحداثة الناقد لمختلف مظاهر الحداثة الغربية في هذه الفترة الزمنية أيضاً.

لم يكن كتاب: **الاستشراق**، كتاباً أكاديمياً في تاريخ الاستشراق، وإنما هو كتاب يحمل خطاباً حول علاقة الغرب بالشرق، وجد فيه الباحثون وسيلة منهجية لمناقشة القضايا التي تطرحها علاقة الغرب بالشرق. وينتمي هؤلاء الباحثون – إجمالاً – إلى ما كان يسمى حتى ذلك الوقت، بمثقفي العالم الثالث أو مثقفي الجنوب كما يصطلح عليهم اليوم، وكان أغلبهم يقيم في الشمال، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

والحق، فإن الظروف التي يعيش فيها هؤلاء المثقفون والباحثون قد حتمت عليهم العودة النقدية للنصوص الاستعمارية، و لذا يصح القول إنه إذا كان مثقف العالم الثالث في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين قد ركز على النقد السياسي والاجتماعي والإيديولوجي، فإن مثقف الجنوب اليوم أو بالأحرى الباحث في الدراسات ما بعد الاستعمار قد وجه نقده نحو الجوانب المعرفية أو الإبستمولوجية أولاً، ثم ما ينتج عنها من آثار سياسية ثانياً. وبتعبير آخر، لقد اتجه البحث نحو نقد الأسس الإبستمولوجية للخطاب الاستعماري، أو السرد الاستعماري، أو النص الاستعماري، وما يتضمنه من علاقات سلطوية.

وترتبط الدراسات ما بعد الاستعمار بدراسات مشابهة لها تعرف بالدراسات التابعة أو الثانوية (Subaltern Studies /les études subalternes) التي ظهرت

في الهند عند مجموعة من الباحثين في التاريخ الهندي الذين تحلقوا حول المؤرخ رنجيت قوها (Ranajit Guha) الذي أخذ بأطروحة المؤرخ الإنجليزي ب.طومسون (E.P.Thompson)، القائمة على دراسة حياة الشعب وليس النخبة. ولقد أنجز هؤلاء المؤرخون عدداً من الدراسات حول الهند اتصفت بالتميز والتجدد وهو ما سمح لهم بالالتحاق ببعض الجامعات الأمريكية.

وبالنظر إلى التقارب الفكري بين الاتجاه ما بعد الاستعماري والدراسات الثانوية (الهامشية)، فقد حدث نوع من الترابط بينهما بحيث شكلت منذ عام 2005 تياراً واحداً باسم الدراسات ما بعد الاستعمار. وأصبح بعض الباحثين في الدراسات التابعة من كبار المفكرين في الدراسات ما بعد الاستعمار، وأشهرهم في ذلك قيتري سبيفاك (Gayarti Spivak). وعليه، فإننا نستطيع القول إن الدراسات التابعة شكلت رافداً وعنصراً مؤثراً في الدراسات ما بعد الاستعمار في الوقت نفسه.

ثانياً - في مميزات مجال الدراسات ما بعد الاستعمار

يمكن القول إن الموضوع الأساسي للدراسات ما بعد الاستعمار هو الخبرة الاستعمارية و امتداداتها، و السبب في ذلك هو أن: «حياة ما يزيد على ثلاثة أرباع شعوب العالم اليوم قد تشكلت من خلال الخبرة الكولونيالية»[4]. ولذا يستخدم «مصطلح (ما بعد الكولونيالية)» ليشمل كل ثقافة تأثرت بالعملية الإمبريالية منذ اللحظة الكولونيالية حتى يومنا الحالي»[5]. ويتكون هذا الخطاب من نصوص المستوطنين، والرحالة، والإداريين، والعسكريين، ومن كتابات الأهالي.

والموضوع المشترك بين مختلف نصوص هذا الخطاب أو المدونة هو الهيمنة، وعليه، فإن الإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه في كل حديث عن الدراسات ما بعد الاستعمار هو: لماذا لا تزال قضية الكولونيالية مطروحة، على الرغم من أن جميع مجتمعات ما بعد الكولونيالية قد حصلت على استقلالها؟ إن الجواب عن هذا السؤال يتضمن الإقرار بأن: «وزن العصور القديمة يستمر في الهيمنة على الإنتاج الثقافي في كثير من أنحاء عالم ما بعد الكولونيالية»[6]. وفي هذا يكمن سبب ظهور الدراسات

ما بعد الكولونيالية ووظيفتها النقدية لأشكال الهيمنة والاستعباد والإخضاع، وهدفها التحرير والانعتاق، مما يجعلها تتفق ومشروع التنوير على الرغم من نقدها لبعض نتائجه المتمثلة في الاستعمار ذاته، وعلى الرغم من أن التحرر لا يتوجه إلى الاستعمار فقط، و إنما إلى ما بعد الاستعمار أيضاً.

تقوم الدراسات ما بعد الاستعمار على ثلاث أطروحات أولية، هي:

1 – الهيمنة الاستعمارية غيرت المجتمعات المستعمرة.

2 – حدث الاستعمار جزء لا يتجزأ من تاريخ الحاضر.

3 – لم يؤثر الاستعمار على الأطراف فقط، و إنما على المركز نفسه[7].

على الرغم من بداهة هذه الأطروحات، فإنها لا تزال تلقى مقاومة في القبول والاستيعاب وبخاصة بالنسبة إلى المركز، والشاهد على ذلك موقف الثقافة الفرنسية على سبيل المثال، وهو ما سنبينه في العنصر القادم من هذا البحث. وكذلك الدولة الوطنية التي لا تقبل بمثل هذه الدراسات التي تنتقد مسألة الهيمنة غير الشرعية. بالإضافة إلى الطابع النضالي الذي يتلبس خطاب الدراسات ما بعد الاستعمار حيث أهدافه و غاياته ليست واضحة سلفاً، وبخاصة مطلب الاعتراف بالمناطق المظلمة والمعتمة للماضي الاستعماري وما بعد الاستعماري وبعودة المكبوت.

ولا تعود الدراسات ما بعد الاستعمار إلى معطى الهيمنة فقط، وإنما إلى مطمح معرفي آخر وهو إقرارها بأن الطرائق و المنهجيات الغربية في تناول الثقافات الأخرى أصبحت قاصرة ومحدودة. من هنا يرى بعض رواد هذه الدراسات أن النظرية الأدبية لما بعد الكولونيالية قد انبثقت: «من عدم قدرة النظرية الأوروبية على تناول مختلف تعقيدات كتابة ما بعد الكولونيالية، وتنوع منابعها الثقافية تناولاً وافياً، فالنظريات الأوروبية ذاتها انبثقت من تقاليد ثقافية معينة أخفتها الأفكار المزيفة حول(العالمي)»[8]. فعلى سبيل المثال، إن السيطرة على اللغة يمثل وجهاً من وجوه الهيمنة. «لقد كان نظام التعليم الإمبراطوري يضع صيغة (قياسية) للغة الميتروبوليتانية و يعتبرها معياراً، مع تهميش جميع (الصيغ) الأخرى بوصفها لغة بذيئة»[9]. و لكن هذه الرغبة المعرفية للدراسات ما بعد الاستعمار لا تشذ عن القاعدة العامة لمفاهيم العلوم الإنسانية من حيث

اللبس والغموض، وتعدد المعنى والدلالة، وتنوع الاستعمال والتوظيف، مما يطرح مسألة هوية خطاب ما بعد الاستعمار.

إن الزائدة ما بعد (post) إذا كانت لا تحيل إلى قراءة خطية للتاريخ، ولا إلى اللاحق بالنسبة إلى مرحلة سابقة، فإنه لا يمكن فهمها خارج التجربة الاستعمارية (experience coloniale)، بما هي تجربة تاريخية تتميز بنوع من الاستمرار الذي يتضمن الحركة المضادة أيضاً. وعليه، فإن أحد المعاني الأساسية لما بعد الاستعمار، تعني الإحالة إلى تيار نظري وعملي خاص بإعادة النظر والتفكير في مختلف الخطابات المعرفية والسلطوية التاريخية والسردية، والبحث في الماضي والحاضر، وفي النصوص الثقافية عن الأسس التي سماها قيتري سبيفاك: «العنف الإبستمولوجي للاستعمار والإمبريالية»[10].

من هنا تأتي أهمية المجالات المعرفية الثلاثة المشكلة لهذا التيار النقدي، وهي: التاريخ، وبخاصة التاريخ الحديث والمعاصر، والأدب و بخاصة النقد الأدبي، والسياسة، وبخاصة علاقات الهيمنة، حيث تسمح هذه المجالات بنوع من التقاء الواقع بالخيال والتاريخ بالاختلاق[11]، مع إمكانية إعادة النظر في التاريخ من أجل الحاضر، والعمل على إحداث نوع من القطيعة، وذلك من خلال تفكيك الغرب أو الإمبريالية الغربية.

وإذا كانت الدراسات ما بعد الاستعمار تعمل من أجل الانعتاق والتحرر من مرحلة أو حقبة تاريخية، فإنها تعلن عن انفجار السرد/ النص/ الفكر المهيمن وإمكانية التفكير والتخيل والكتابة والسرد بطريقة مختلفة وشبيهة بخطاب ما بعد الحداثة في الوقت نفسه. من هنا، يمكن القول إن الدراسات ما بعد الاستعمار تشمل كل المحاولات التي تعمل من أجل الانفلات من التصنيف و المراتبية سواء تعلق الأمر بالمعرفة أم بالجنس أم بالمواقع أم باللون أم باللغات الموروثة من الحقبة الاستعمارية التي لا تقبل إلا نوعاً معيناً من الإنتاج الذي يصلح للمركز (المتربول)، سواء تعلق الأمر بالسلع أو بالأفراد أو بالأفكار.

على أن ما يميز الدراسات ما بعد الاستعمار ليس هذه الحركة النقدية الذاهبة نحو الاستعمار كحقبة أو كصيرورة دائمة من الهيمنة، كنقد المركزية الأوروبية وأشكالها

الجديدة كالعولمة على سبيل المثال، و إنما الذي يميزها هو حركتها العكسية الصادرة من البلدان المستعمرة، كالتمركز الإفريقي أو العربي والهويات والغيريات الميتافيزيقية الثابتة؛ أي كل تلك الآثار التي تعبر عن عملية عكسية للمركزية الأوروبية[12].

كما تتميز الدراسات ما بعد الاستعمار بتعددها وتنوعها، ولذا نجد بعض منظريها يرفض وجود خطاب موحد ووحيد للدراسات ما بعد الاستعمار، ويقترح بديلاً باسم دراسات ما بعد الاستعمار المتعددة (multi postcolonial)[13]. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أطروحتين أساسيتين من الأطروحات المنهجية الأساسية في الدراسات ما بعد الاستعمار ، وهما:

1 – ضرورة النظر إلى العلاقة ما بين المستعمر و المستعمر بوصفها علاقة ديناميكية ومفتوحة[14].

2 – أهمية تفكيك ونقد خطاب الحداثة بوصفه نوعاً من السرد الكلي، وتجزئته و تقطيعه من خلال إبراز الأصوات المغايرة والمختلفة: صوت المرأة، المستعمر، الأقليات، المهاجرون، المهمشون، والمستبعدون.

فعلى سبيل المثال تعتبر المرأة في العالم الثالث مثالاً نموذجياً للمهمش، لماذا؟ لأنه يتم تمثيلها من قبل الذكورية المحلية، أو الأبوية المحلية، ومن قبل المستعمر، ومن قبل النسوية الغربية، وليست ممثلة لنفسها، لذا فإنها لا توجد إلا من خلال خطابات الذين يمثلونها، ومن ثم لا تستطيع أن تحقق منزلة الذات المستقلة[15].

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه الحالة هو: ما الطبيعة العلمية للدراسات ما بعد الاستعمار التي تشتمل على أبحاث ودراسات في الأدب والتاريخ والسياسة؟ يذهب بعض الباحثين إلى أن الدراسات ما بعد الاستعمار لا تشكل فرعاً علمياً مماثلاً لفرع علم التاريخ أو علم الاجتماع أو الأدب، وإنما هي اتجاه فكري يتميز بالنقد الجذري النابع من مرجعيته الفلسفية المتمثلة في ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية وإلى كل ما يشير إليه مصطلح النظرية الفرنسية (French theory). ويتميز هذا الاتجاه الفكري بالبحث في العلوم الإنسانية ضمن أفق بيني متعدد، وبنقد المرجعية المعرفية الغربية، وهو ما سمح له بالتعامل مع التراث غير الغربي من منطلق المساواة والمشروعية المعرفية.

وإذا كانت الانطلاقة الأساسية للدراسات ما بعد الاستعماري ذات مصدر أدبي، وإذا كان معظم البحوث الأولى أنجزها أساتذة في الأدب أو في الأدب المقارن وعلى رأسهم أدوارد سعيد، فإن المنحى العام لا يزال متجهاً نحو مختلف الفروع العلمية الإنسانية، وبخاصة إلى التاريخ الذي لا يجب في نظرهم ألا يكون مجرد رواية لانتصار الحداثة الغربية، وظهور الرأسمالية، و نجاح الديمقراطية بوصفها أفضل العوالم الممكنة، ولا سرداً لما هو مضاد للحداثة والرأسمالية والديمقراطية باسم الوطنية والتراث والهوية؛ أي قلب الأطروحات الغربية بالأطروحات المضادة التي صاغتها النخب الوطنية بعد الاستقلال. يجب على علم التاريخ، أن يعطي المكانة الحقيقية لتاريخ المهمشين، وأن يرفض فكرة المركز والأطراف. لماذا؟؛ لأنه لا وجود إلا لتواريخ متعددة لها قيم متناسبة من الوجهة العلمية والأخلاقية. من هنا، لا يجب العمل على إقامة نماذج معرفية أو نظرية سابقة على التجارب التاريخية لمختلف الثقافات والأمم الحضارات.

والذي لا شك فيه هو أن الدراسات ما بعد الاستعمار تتميز بطابعها البيني وهو ما أعطاها أو أسبغ عليها سلطة مناوئة ومتجددة في الوقت نفسه للعلوم الإنسانية والاجتماعية[16]. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كانت الدراسات ما بعد الاستعمارية تتميز بطابعها البيني فما حدودها المعرفية؟ في الواقع، إذا كان الطابع البيني للدراسات ما بعد الاستعمار قد شكل ميزة معرفية، فإنه قد أدى إلى نقدها، و ذلك من جهتين أساسيتين على الأقل.

تتمثل الأولى في انحصار اهتمام الدراسات ما بعد الاستعمار في النص، أو النصية (la textualité)، وبذلك تعرضت لمختلف أشكال النقد المادي، وبخاصة من جهة اليسار عموماً والماركسية على وجه التحديد[17]. وتؤدي صفة النصية إلى القول بالطابع المثالي، والابتعاد عن الحياة العملية وعن الممارسة وعن واقع مجتمعات وشعوب الجنوب، وأن التركيز على نقد الحقبة الاستعمارية يغفل ما تعانيه المجتمعات من تفاوت وتجاوز قائم بفعل السلطة الوطنية الجديدة. من هنا يرى هذا النقد أن: «دراسات ما بعد الاستعمار غارقة في المثالية النصية، و بالتالي تخلت عن الجماهير المقموعة و المظلومة وعن مصيرها المشؤوم من أجل الاهتمام بمصالحها الثقافية الخالصة»[18]. بل يذهب هذا النقد إلى القول إن مثقفي وباحثي ما بعد الاستعمار لا يعنيهم مصير الجنوب لا يهتمون

إلا برفاهيتهم في الشمال، وإن ظروف حياتهم تختلف جذرياً عن ظروف الجنوب.

و يتمثل الوجه الآخر للنقد في طريقة البحث التاريخي الذي تتبعه الدراسات ما بعد الاستعمارية. إن المؤرخين يعترضون كثيراً على هذا النوع من الدراسات؛ لأنها تفتقر إلى الاهتمام بالأحداث و بالتجارب. فمثلاً، إن حديثهم عن النظم الاستعمارية غالباً ما يتصف بالهيمنة الأحادية والثابتة منذ نشوئها إلى خفوتها واندحارها وانتهائها وانقراضها، في حين أن واقع النظم الاستعمارية يتميز بالاختلاف و التنوع والتعدد في الأساليب والأهداف. أي، أن السلطة الاستعمارية لم تكن واحدة ولا تتمتع بالحضور نفسه، ولقد عرفت النظم الاستعمارية عند المؤرخين تناقضات حتمت التفاوض مع السكان الأصليين، وإن السبب في إغفال هذا البعد يكمن في المصدر الأدبي للدراسات ما بعد الاستعمار. وهو ما يؤدي إلى مناقشة مسألة الحقيقة التاريخية بين الأدب والتاريخ، بين الرواية الأدبية والرواية التاريخية، بين الخيال وبين الوقائع و الأحداث[19].

على أن ما يجب أن يكون منا على بال هو أن دراسات ما بعد الاستعمار لا تشكل نصاً واحداً ومدونة واحدة واتجاهاً واحداً وثابتاً، بل يجب الإقرار بأن هنالك دراسات متنوعة، ومن ثم علاقاته بالتاريخ علاقة متنوعة ومتعددة. وأن ما هو مهم في هذا المستوى هو أن ما تطرحه الدراسات ما بعد الاستعمار يطرحه أي باحث في التاريخ، ومن هذه الأسئلة التي لا يتوقف البحث التاريخي على طرحها هي: هل يجب أن نحيل دائماً إلى الحداثة الغربية؟ أمسار الحداثة الغربية هو المسار السليم و الوحيد للحداثة، أم أن للحداثة مسارات عديدة؟ وهل الرأسمالية إبداع واختراع غربي؟ وهل الديمقراطية لا يمكن أن تكون إلا على الطريقة الغربية؟

ثالثاً - في موقف الفكر الفرنسي

وإذا كان هنالك اتفاق حول مجال الدراسات الاستعمارية من حيث صلتها بكتاب إدوارد سعيد والدراسات الهامشية، وباهتمامها بالأدب والتاريخ الحديث والمعاصر، والسياسة، فإن هناك من يعترض على هذا التحديد التاريخي ويذهب إلى القول إن الدراسات ما بعد الاستعمار قد بدأت مع حركة عدم الانحياز ومع مؤتمر باندونغ 1955

الذي كان يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف منها نزع الاستعمار(la décolonisation). وإذا كان هذا المؤتمر قد غلب عليه الطابع السياسي، فإنه كان يتضمن موقفاً فكرياً وثقافياً، مؤداه أن الشعوب المستعمرة لها الحق في تملك تاريخها الخاص، وحقها في الكلام باسمها الخاص، وحقها في الحضور على المستوى العالمي بطريقتها الخاصة التي لا تنتمي إلى المعسكر الشرقي أو المعسكر الغربي[20]. ثم إنه يجب عدم فصل دراسات ما بعد الاستعمار عن خطاب التحرير الذي لازم الحركات التحررية في العالم الثالث على وجه العموم، أو ما أصبح يعرف بخطاب العالم الثالث (le discourse tiers-mondiste) وتحولاته المختلفة.

تشكل هذه الخلفية التاريخية بالنسبة إلى عالم أنثروبولوجي ومنظر في الدراسات ما بعد الاستعمار الفرنسي جورج بلنديي(George Balandier): «معرفة مشتركة يتوجب علينا أن نستخلص منها الدروس و العبر لحاضرنا، وذلك في علاقة ضرورية بتاريخ الحاضر الذي لا يزال مظلماً وظالماً وخطيراً للغاية»[21]. وعليه، فإن العلاقة بالتاريخ في الدراسات ما بعد الاستعمار علاقة مقررة و محددة، علماً أن هذه العلاقة لا يتم تقديرها من قبل مختلف الدراسات الخاصة بما بعد الاستعمار. كما أن العلاقة بالسياسة يجب أن تحكمها القاعدة المستخلصة من الأنثروبولوجيا السياسية، وهي: أن السياسة حاضرة في كل زمان ومكان، وأن المجتمعات الأخرى (autres)[22]تنتج و تبدع نظمها السياسية التي لم يتم الكشف عنها إلا حديثاً[23]. وبالنظر إلى طابعها الهجين والمتداخل، فإن الدراسات ما بعد الاستعمار تشير إلى وضعية وحالة جميع المعاصرين، فنحن جميعاً و: «بأشكال مختلفة في وضعية ما بعد الاستعمار»[24]، و ذلك بفعل العولمة التي تجعلنا جميعاً غرباء بشكل من الأشكال.

والحق فإن هذا الاعتراض على تاريخ ظهور الدراسات ما بعد الاستعمار من قبل هذا الأنثروبولوجي الفرنسي المناصر للدراسات ما بعد الاستعمار، يشكل جزءاً من النقد الذي يتميز به الفكر الفرنسي تجاه هذه الدراسات، من هنا يطرح سؤال ضروري، هو: لماذا وقف الفكر الفرنسي في عمومه ضد الدراسات ما بعد الاستعمار على الرغم من أن الأساس النظري أو المرجعية الفكرية والفلسفية لهذا الاتجاه يعتمد على ما يصطلح عليه بالنظرية الفرنسية؟

يتميز الموقف العام في فرنسا بعدم الترحيب بهذه الدراسات سواء في المؤسسات العلمية والأكاديمية أو في الفضاء العمومي، وبخاصة في الإعلام مقارنة بما هو قائم وجار في البلدان الإنجلوسكسونية[25]. و مما لاشك فيه، أن هنالك أسباباً عديدة تقف وراء هذا الموقف، منها ما هو سياسي ويتمثل في الطابع الجمهوري الذي يرفض التعدد والاختلاف خارج النموذج الجمهوري للاندماج الذي يؤكد الوحدة السياسية للمجتمع والمشكلات التي يطرحها التاريخ الاستعماري والذاكرة الاستعمارية. ومنها ما هو متعلق بالثقافة الفرنسية أو بالحياة الثقافية الفرنسية وهو أن الدراسات ما بعد الاستعمار قد ارتبطت بما بعد الحداثة الذي يعتبر تياراً فرنسياً تم نقده وتجاوزه في فرنسا، وذلك بالنظر إلى طابعه الشكي والريبي في قيم الحداثة والتنوير. ولقد قام بنقده عديد المثقفين الفرنسيين، واصطلحوا عليه بمصطلح (فكر 68) في إشارة إلى كتاب الفيلسوفين الفرنسيين ليك فيري وآلان رينو اللذين قاما بنقد الأسس الفكرية لما بعد البنيوية وما بعد الحداثة وبينا الطابع العدمي لهذا التيار أو للنظرية الفرنسية.

ويكمن السبب الثالث في أن الفكر الفرنسي قد سبق له مناقشة مسائل ما بعد الاستعمار واختبرها باسم الاستعمار الجديد(néocolonialisme)، وبرزت فيه أسماء كبيرة ومنها – على سبيل المثال –: جون بول سارتر، فرانز فانون، إيمي سيزار، ليبولد سنغور، البير ميمي، وجورج بلونديي، وذلك منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ولا تزال بعض الأسماء مستمرة في هذه العملية النقدية مثل ألبير ميمي صاحب كتاب: **صورة المستعمر العربي المسلم وآخرون**، وجورج بلنديي في كتابه: **علم اجتماع إفريقيا السوداء**، وغيرهما.

على أننا لا نستطيع القول إن الفكر الفرنسي في مجمله قد رفض الاتجاه ما بعد الاستعماري، والسبب في ذلك أن أزمة النموذج الجمهوري قد دفع ببعض الباحثين والدارسين والمثقفين الفرنسيين إلى الاهتمام بهذه الدراسات، وبخاصة بعد عام 2005 تاريخ اعتماد البرلمان الفرنسي لقانون تمجيد الاستعمار، الذي ترافق مع انتفاضة الأحياء الشعبية في فرنسا. وفي هذا السياق ظهر بيان ما يعرف بأهالي الجمهورية (Les indigenes de la république) في إشارة إلى ارتباط حالة ووضعية السكان الأصليين في المستعمرات سابقاً بوضعية المهاجرين المهمشين في فرنسا.

وعليه، نستطيع القول إن الدراسات ما بعد الاستعمار قد ارتبطت في فرنسا بمعطيين أساسيين، الأول متعلق بالحركات و المنظمات الاجتماعية المدنية ذات المطالب المحددة كمطلب التعدد والتنوع والحق في الاختلاف، وبالأقليات المرئية الناتجة عن واقع الاستعمار، ولسان هؤلاء أو هذا الاتجاه هو»إن ما نعيشه اليوم نتيجة الميراث الاستعماري»، وأنواع التمييز الذي يجعلهم ضحايا النموذج الجمهوري الفرنسي. وهذا يعني، أن هنالك استعمالاً لفكر ما بعد الاستعمار في الصراع السياسي؛ مما أدى إلى الانقسام الكبير حول استعمال هذا المجال المعرفي أو الاتجاه الفكري، ما بين الرافضين باسم المعايير الأكاديمية كالمؤرخين على سبيل المثال، والفئات التي تستعمل الرأسمال الرمزي الذي يظهرهم في شكل ضحايا، وذلك من أجل تحقيق مطالبهم والدفاع عن حقوقهم؛ مما يعني الانتقال من دائرة البحث التاريخي إلى دائرة النضال السياسي.

والمعطى الثاني يتعلق بعمل بعض المؤرخين الذين يحاولون الاستفادة من نقد التاريخ الاستعماري. والحق، فإن هذا لا يختلف عن ذلك التاريخ اليساري للاستعمار من جهة النقض والتنديد، والحاجة إلى النقاش والحوار حول الميراث الاستعماري لفرنسا، وذلك بالنظر لما للتاريخ و الذاكرة الاستعمارية من حضور في فرنسا، بل هنالك من لا يتردد في القول إن الدراسات ما بعد الاستعمار تقدم في فرنسا نوعاً من «الإسعاف والنجدة»[26].

وفي هذا السياق يرى جورج بلنديي أن مفهوم الحالة / الوضعية الاستعمارية (situation coloniale) تتميز بالكلية و التعقيد والتركيب، و بالتعبير المزدوج عن تاريخ المجتمعات المستعمرة، أي تاريخها الخاص وتاريخ الهيمنة الأوروبية و ثنائياتها العديدة وبخاصة التكيف والتجديد، والمقاومة والرفض. وأن الهيمنة الاستعمارية غير متماثلة بل يطبعها الاختلاف، وكذلك الحالة في عمليات الاستجابة أو المقاومة. ويسمح مفهوم الحالة الاستعمارية بالنظر إلى الماضي والحاضر، وإلى الداخل والخارج بشكل متداخل ومترابط[27].

ويعبر مفهوم ما بعد الاستعمار عن هذه الوضعية بشكل جامع للما قبل والما بعد، سواء تعلق الأمر بزمن الإمبراطوريات أم زمن الاستقلال أم الحاضر والمستقبل من حيث هو تعبير عن المقاومة وعن مطالب الاعتراف المتبادل؛ بحيث يحظى كل واحد أو كل طرف بتاريخه الخاص و ثقافته و كرامته.

خاتمة

بناء على هذه العناصر الأولية يطرح السؤال الآتي: ما مستقبل الدراسات ما بعد الاستعمار؟ مما لاشك فيه أن مستقبل هذه الدراسات سيكون محدوداً للغاية إذا تم ربطها بالماضي الاستعماري فقط، و لكن إذا نظر إليها على أنها لحظة نقدية ومساءلة للعلوم الاجتماعية والقدرة على التجديد بحسب العصر والأسئلة المطروحة، فإنه – بلا شك – لها مستقبل واعد. فعلى سبيل المثال، إن أحد الأسئلة المهمة المطروحة في أوساط الباحثين الما بعد استعماريين هو: ما القدرة النقدية لهذه الدراسات أمام العولمة حيث العلاقة الاستعمارية لم تعد مطروحة؟ فهل علاقة العولمة بالجنوب مرتبطة بالاستعمار والإمبريالية؟

يصعب القول إن النقاش حول هذا الموضوع قد انتهى إلى الفصل بين التجربة الاستعمارية وحالة العولمة، بل يمكن القول إن الربط بينهما قائم. فالعولمة في نظر بعض الباحثين استمرار للإمبريالية و الاستعمار، وعملاً على التكيف مع هذه المتغيرات، فإن بعض المؤسسات والفرق البحثية اعتمدت مصطلحاً جديداً هو الدراسات الاستعمارية العابرة (trans-colonial)، التي تهتم بعلاقات الهيمنة والسيطرة والإخضاع وفي الوقت نفسه بعلاقات التبادل والتعايش والانبثاق، وبذلك حدث نوع من التقارب بين دراسات ما بعد الاستعمار ودراسات العولمة مما أدى إلى فتح آفاق رحبة للغاية.

وإجمالاً يمكن القول: إن الطابع البيني للدراسات ما بعد الاستعمار يعد مكسباً وتحدياً معرفياً في الوقت نفسه، لماذا؟ لأنه في الوقت الذي تسمح هذه المقاربة البينية من الاستفادة من مختلف المناهج والتحليلات، فإنها تفرض قدراً من التشتت والتفكك النظري الذي لا يسمح بتأسيس فرع علمي تأسيساً صلباً، سواء من جهة المفاهيم أو النظريات أو المناهج، يفرض تغليب صورة التنوع والتعدد على صورة الوحدة والانسجام.

وعليه، فإنني أرى أن الدراسات ما بعد الاستعمار تمثل اتجاهاً فكرياً يتميز بالنقد بما هو نقد لصور الهيمنة وأشكالها، وأن هذا النقد يجد خلفيته في الفلسفة النقدية كما صاغتها فلسفة ما بعد الحداثة و قبلها النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، و أن دراسات ما بعد الاستعمار لا تشكل فرعاً علمياً له موضوع متعين سلفاً، ومنهج محدد، ولغة اصطلاحية ثابتة نسبياً، وأساس أكاديمي معلوم، وإنما تحيل إلى اتجاه نقدي ومجال بحثي يشمل الأدب والتاريخ والسياسة ويتميز بالتعدد والتنوع والتجدد.

الهوامش والمراجع

(1) إدوارد سعيد، الاستشراق، المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

(2)انظر على سبيل المثال الدراسات الآتية:

- Neil Lazarus، Penser le postcolonial. Une introduction critique، Editions Amsterdam، Paris، 2006.
- Jean –loup Amselle، L'occident décroche. Enquête sur les postcoloniales، Editions Stock، Paris،2008.
- Jean-François Bayart، Les études postcoloniales. Un carnaval académique، Editions Kartala، Paris، 2010.

(3) Jacques Pouchepadass، La porte contestaire des études postcoloniales (entretien)، In، La vie des idees.fr le 16 /9/ 2011.

(4) بيل إشكروفت، غاريث غريفيت، هيلين تيفين، الرد بالكتابة، النظرية والتطبيق في آداب المستعمرات القديمة، ترجمة شهرت العالم، المنظمة العربية للترجمة، 2006، ص 15.

(5) المرجع نفسه، ص 16.

(6) المرجع نفسه، ص 24.

(7) Marie-Claude Smouts، (sous dir.)، La situation postcoloniale، Paris، P.F.N.S.P، 2007، p.26.

(8) المرجع نفسه، ص 31.

(9) المرجع نفسه، ص 25. ملاحظة: ينطبق هذا الوصف بشكل دقيق على أنصار الفرانكفونية في الجزائر.

(10) Antonella Corsani، Narration postcoloniales، In، Multitude، N°29، 2007، p.16.

(11) يستعمل الإنجليز كلمتين متقاربتين: (history and story).

(12) انظر على سبيل المثال: أعمال مولود قاسم نايت بلقاسم.

(13) Balandier، op-cit.، p.20

(14) Ibid.، p. 18.

(15) Id.

(16) Jacques Pouchepadass، op-cit.

(17) انظر على سبيل المثال: نقد صادق جلال العظم و مهدي عامل لإدوارد سعيد.

(18) Id.

(19) مثلاً: أما ذكره إدوارد سعيد ينتمي إلى الواقع أم إلى الخيال و التمثيل؟

(20) George Balandier، Préface، In، La situation postcolonial، (sous dir.) Marie-Claude Smouts، Paris، P.F.N.S.P، 2007، p.17.

(21) Ibid.، p. 18.

- مصطلح خاص بجورج بلنديي، ويشير إلى ما يعرف بالمجتمعات(البدائية) في الأنثروبولوجيا.

(22) Ibid.، p.23.

(23) Ibid.، p.24.

(24) انظر على سبيل المثال إلى كتاب:

- Jean-François Bayart، Les études postcoloniales، Un carnaval académique، Paris Karthala، 2010.

(25) Jacques Pouchepadass، op-cit.

(26) Marie-Claude Smouts، (sous dir.) ، La situation postcoloniale، op-cit، p. 29-30.